

صفات الكلمة الحسنة المقبولة

عند ابن الأثير

د. محمد أديوان

إن الدراسة الصوتية للأبنية اللفظية العربية منطلق أساسي لدراسة جمال التركيب الصوتي في الكلام. فالقوانين الصوتية للخطاب الأدبي من الأمور التي اهتم بها ابن الأثير في كتبه.

وقد قسم ابن الأثير الألفاظ إلى حسن وقبيح، وذلك بحسب التداول والاستعمال. والألفاظ عنده تنقسم ثلاثة أقسام:

«قسمان حسنان وقسم قبيح، فالقسمان الحسنان: أحدهما ما تداول استعماله الأول دون الآخر، ويختلف في استعماله بالنسبة إلى الزمن وأهله، وهذا هو الذي لا يُعاب استعماله عند العرب، لأنه لم يكن عندهم وحشياً وهو عندنا وحشي، وقد تضمن القرآن الكريم منه كلمات محدودة وهي التي يُطلق عليها «غريب القرآن»، وكذلك تضمن الحديث النبوي منه شيئاً وهو الذي يُطلق عليه غريب الحديث»⁽¹⁾.

ويناقش ابن الأثير من ذهب إلى القول بأن كلمة «ضيزى» في الآية الكريمة ليست في مكانها الملائم من النسيج الخطابي القرآني فيردُّ عليه قائلاً: «إذا جئنا بلفظة في معنى هذه اللفظة قلنا: قسمة جائزة أو ظالمة. ولاشك أن «جائرة» أحسن من «ضيزى» إلا أننا إذا نظمنا الكلام فقلنا: ألكم الذكُّ وله الأنثى، تلك إذا قِسَمَ ظالمة، لم يكن النظم كالنظم الأول وصار الكلام

(1) المثل السائر، ج ١، ص (١٧٦).

كالشيء المعوز الذي يحتاج إلى تمام، وهذا لا يخفى على من له ذوق ومعرفة بنظم الكلام»^(٢).

وقد حدّد ابن الأثير أوصافاً للكلمة بما تكون حسنةً ومقبولة، وأولها ألا تكون الكلمة من الوحشي فما هو الوحشي إذًا؟

الوحشيّ (من الألفاظ):

يرى ابن الأثير أن الوحشيّ قد خفي «على جماعة من المنتمين إلى صناعة النظم والنثر وظنوه المستقبح من الألفاظ، وليس كذلك، بل الوحشيّ ينقسم قسمين أحدهما: غريب حسن، والآخر غريب قبيح. وذلك أنه منسوب إلى اسم الوحش الذي يسكن القفار وليس بأنيس. وليس من شرط الوحش أن يكون مستقبحًا، بل أن يكون نافرًا لا يألف الإنس، فتارة يكون حسنًا وتارة يكون قبيحًا. وعلى هذا فإن أحد قسمي الوحشي - وهو الغريب الحسن - يختلف باختلاف التّسبب والإضافات، وأما القسم الآخر من الوحشي - الذي هو قبيح - فإن الناس في استقباحه سواء، ولا يختلف فيه عربيّ بادٍ ولا قرويّ متحضّر. وأحسن الألفاظ ما كان مألوفًا متداولًا، لأنه لم يكن مألوفًا متداولًا إلا لمكان حسنه»^(٣).

والوحشي الذي يُعاب في الاستعمال ولا يقبله أحد، فهو المسمى «الوحشي الغليظ»^(٢).

ومعايير الوحشيّ من اللفظ كثيرة، يعرضها ابن الأثير في قوله: «فلا تظنّ أن الوحشيّ من الألفاظ ما يكرهه سمعك، ويثقل عليك النطق به، وإنما هو

(2) المثل السائر، ج ١، ص (١٧٧).

(3) المصدر نفسه، ج ١، ص (١٧٥ - ١٧٦).

الغريب الذي يقلُّ استعماله، فتارة يخفُّ على سمعك ولا تجد به كراهة وتارة يثقل على سمعك وتجد منه الكراهة»^(٤).

فالتفرقة بين ما هو وحشي معيب، وما ليس كذلك، لا تتعلق بالتشكل الصوتي للفظ من الألفاظ، وإنما هو معيار استعمالي يأخذ بعين الاعتبار مدى التداول الذي يحظى به اللفظ المعني.

وقد كان الأمر السائد، في التصور البلاغي لفصاحة الكلمة، هو النظر في بنية الكلمة الصوتية، في حين أن الاستعمال غدا عاملاً حاسماً في تمييز الوحشي من غير الوحشي عند ابن الأثير بهذه الصورة الدقيقة التي رأينا.

ومعايير الوحشي الغليظ من الألفاظ عيوبٌ تظهر فيه أهمها عيبان: «أحدهما أنه غريب في الاستعمال. والآخر أنه ثقيل على السمع كربه على الذوق. وإذا كان اللفظ بهذه الصفة فلا مزيد على فظاظته وغلاظته وهو الذي يُسمى الوحشيّ الغليظ، ويسمى أيضاً «المتوعر» وليس وراءه في القبح درجة أخرى، ولا يستعمله إلا أجهل الناس ممن لم يخطر بباله شيء من معرفة هذا الفن أصلاً...»^(٤).

ويورد ابن الأثير على ذلك مثلاً لتأبط شراً من كتاب «الحماسة» حيث يقول:

يَظَلُّ بِمَوْمَاةٍ وَتُمْسِي بِعَيْرِهَا جَحِيشًا وَيَعْرُورِي ظُهُورَ الْمَسَالِكِ^(٥)

(4) المثل السائر، ص (١٨٠ - ١٨١).

(5) الجحيش: بمعنى الفريد أو المنفرد. والموماة: المغارة أو الصحراء العريضة لا ماء فيها. يعروري: يركب ظهور: أي متون. المسالك: الطرق، ولعله يقصد الشعاب الصعبة التي قد تؤدي بحياته.

وعَلَّقَ ابن الأثير على لفظة «جحيش» في البيت، واعتبرها من الألفاظ المنكرة القبيحة وتعجب من سلوك الشاعر هذا المسلك، ولامه من وجهين: «أحدهما أنه استعمل القبيح. والآخر أنه كانت له مندوحة عن استعماله، فلم يعدل عنه»^(٦).
وأما الغريب الحسن فقد حَبَّذَه ابن الأثير، ولم يرَ عيبًا فيه إذا استعمله الأديب «والعرب إذا لا تُلام على استعمال الغريب الحسن من الألفاظ، وإنما تلام على الغريب القبيح. وأما الحضري فإنه يلام على استعمال القسمين معًا، وهو في أحدهما أشدُّ ملامةً من الآخر»^(٧). ولعله يقصد بهذا الكلام أن الحضري أي القاطن بالحاضرة والبعيد عن أجواء البادية قد يلام في استعماله للغريب القبيح والحسن معًا. ولومه على استعمال الغريب القبيح أشدُّ من لومه على الغريب الحسن، لأن ذوقه المصقول، وحسنة الحضاري، ولغته الرقيقة، تغنيه عن التماس الغريب في كلامه.
وقد يستحسن ركوب الغريب الحسن في الشعر دون النثر، وهو أمر توصل إليه ابن الأثير وعبر عنه بقوله: «وذلك استخرجته أنا دون غيره، فإني وجدتُ الغريب الحسن يسوغ استعماله في الشعر، ولا يسوغُ في الخطب والمكاتبات»^(٨).
ومن الغريب الذي يُستحسن في الشعر لفظة «مشمخر» في قول البحري:
«مُشْمَخِرٌ تَعْلُو لَهُ شُرُفَاتٌ رُفَعَتْ فِي رُؤُوسِ رَضْوَى وَقُدْسٍ»^(٩)
وعلق ابن الأثير على هذا الاستعمال الغريب بقوله: «فإن لفظة «مشمخر» لا يحسن استعمالها في الخطب والمكاتبات، ولا بأس بها هنا في

(6) المثل السائر، ج ١، ص (١٨١).

(7) المصدر نفسه، ص (١٨٢).

(8) نفسه، ج ١، ص (١٨٢-١٨٣).

(9) نفسه، ج ١، ص (١٨٣). والمشمخرُ في اللغة الجبل العالي.

الشعر»^(١٠). وأورد مثلاً على استعمال الكلمة نفسها في النثر والخطابة في قوله: «وقد وردت في خطب الشيخ الخطيب ابن نباتة، كقوله في خطبة يذكر فيها أهوال يوم القيامة، فقال: اقْمَطَّرَ وبأهأ، اشْمَخَّرَ نِكَاها، فما طابت ولا سَأغت»^(١١).

فالأسلوب الشعري يقبل مثل هذه الكلمات العربية الحشنة في حين أن الأسلوب النثري يرفضها، وتأتي فيه مستثناة مكروهة يمجُّها الذوق والسمع، وينبو بها مكانها في التركيب.

وقد ضرب ابن الأثير أمثلة للغريب المستحسن في الشعر كلفظ «الْكَنْهَوْر»، لوصف السحاب وهو العظيم المتكاثف ولفظ «العِرمس»، للناقة الشديدة و«الشَدَيْتِيَّة»، وهي الناقة الكريمة.

وهذا التمييز بين ما يُستساغ في الشعر، ولا يُستساغ في النثر، إنما يُعوَّل فيه على الذوق، أي مدى استجابة النفس لهذا اللفظ أو ذاك في السياق الشعري أو النثري. ويستخرج ابن الأثير قانوناً عاماً لاستعمال الغريب في الكتابة الأدبية فيقول: «وعلى هذا فاعلم أن كلَّ ما يسوغ استعماله في الكلام المنثور من الألفاظ يسوغ استعماله في الكلام المنظوم، وليس كل ما يسوغ استعماله في الكلام المنظوم، يسوغ استعماله في الكلام المنثور. وذلك شيء استنبطه واطَّلَعْتُ عليه، لكثرة ممارستي لهذا الفن، ولأنَّ الذوق الذي عندي دَلَّني عليه»^(١٢).

(10) المثل السائر، ج ١، ص (١٨٣).

(11) نفسه، ج ١، ص (١٨٤).

(12) نفسه، ج ١، ص (١٨٥).

ولقد لاحظ ابن الأثير في هذا القانون الذي وضعه أن الذوق هو ملاك الأمر في التمييز بين ما يسوغ وما لا يسوغ. وهذه النظرة الذوقية أصل الموقف جمالي عام، يحتكم فيه ابن الأثير إلى أثر الذوق في البنية الأسلوبية للتعبير العربي. وقد ذهب فريق ممن عرض ابن الأثير رأيهم في الفصاحة، إلى «أن الكلام الفصيح هو الذي يعزُّ فهمه ويُعَدُّ متناوله»^(١٤). وأهل هذه الجماعة يصفهم ابن الأثير بالمدعين لصناعة الكتابة، وهم «إذا رأوا كلامًا وحشيًا غامضَ الألفاظ يعجبون به، ويصفونه بالفصاحة، وهو بالضد من ذلك»، والفصاحة عند ابن الأثير لا يُعْتَدُّ فيها بالغوص وراء المعنى، أو بُعْدُ متناوله، «لأن الفصاحة هي الظهور والبيان، لا الغموض والخفاء»، ولبيان أمر الفصاحة، وما تنقسم إليه الألفاظ بحسب الاستعمال، يعرض الناقد ما يُعْتَمَدُ عليه في ذلك فيقول^(١٤): «الألفاظ تنقسم في الاستعمال إلى جزلة ورقيقة، ولكل منهما موضع يحسن استعماله فيه:

١- فالجزل يُستعمل في مواقف الحزم والحماسة، كوصف مواقف الحرب أو التهديد.

٢- وأما الرقيق فهو يُستعمل فيما دون ذلك من المواقف، ممَّا يستدعي الأشواق والتلهف على الحبيب البعيد، واستجلاب المودات وملاينات الاستعطاف وأشباه ذلك»^(١٣).

والجزل من الألفاظ لا يكون وحشيًا متوعرًا عليه أمانة البداوة بل «أعني بالجزل أن يكون مبيِّنًا على عذوبته في الفم ولذاذته في السمع، وكذلك لست

(13) المثل السائر، ج ١، ص (١٨٥).

أعني بالرقيق أن يكون ركيكاً سفسفاً وإنما هو اللطيف، الرقيق الحاشية، الناعم الملمس».

ومما يلفت النظر في عبارة ابن الأثير، هذا المصطلح المتميز الذي يستعمله في تعاريفه وتحدياته، فهو يُبنى على أساس ذوقي ظاهر، كمصطلحات العذوبة واللذابة والرقّة والنعومة، وهي كلها مصطلحات ذوقية لها مداخل معجمية وثيقة العرى بمجالات المأكل والمشرب والملبس، وهي كلها أمور ذوقية في أصلها يحصل فيها التفاوت بين الناس.

وقد أورد ابن الأثير أمثلة للرقيق والجزل من الألفاظ في نصوص مختلفة من الكلام العربي بدءاً بالقرآن الكريم، ووصولاً إلى الشعر والنثر، في عصور الأدب المختلفة ومنها زمنه وأدبه هو نفسه.

ومن الجزل في القرآن تلك القوارح عند «ذكر الحساب والعذاب والميزان والصراط، وعند ذكر الموت ومفارقة الدنيا وما جرى هذا المجرى»^(١٤). ومن الرقيق، الذي لا يُرى فيه ضعف ولا سفسف، ما في القرآن من «ذكر الرحمة والرأفة والمغفرة، والملاطفات في خطاب الأنبياء، وخطاب المنبيين والتائبين من العباد، وما جرى هذا المجرى»^(١٤).

وسنورد مثالين من القرآن مما عرض له ابن الأثير في كتابه، أحدهما عن الجزل من الألفاظ، والثاني عن الرقيق منها.

أما الجزل من الألفاظ فقولته تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى، كَمَا خَلَفْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ، وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ، وَمَا نَرَى مَعَكُمْ

شُفَعَاءُكُمْ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ، لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ، وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ»^(١٥).

وأما الرقيق فمثاله قوله تعالى: «وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ»^(١٦)

ويتوخى ابن الأثير من هذه الأمثلة وغيرها، مما أورده للجزل والرقيق من الألفاظ، وضع أصول لنظرة أسلوبية إلى الكلام العربي من الزاوية التعبيرية. فالقوة والجزالة والرقّة واللطف، التي تتصف بها الألفاظ عادة في مواطن من التعبير، لا تتصف بها إلا لكون المكان أو الموضوع التي تأتي فيها في التعبير تمنحها هذه الصفة، باعتبار معيار التلقّي الذي يحكم عليها بالجزالة تارة وبالرقّة تارة أخرى. فالجزالة والقوة كاللطف والرقّة ليست صفات ملازمة للألفاظ، وإنما هي صفات يخلعها ذوق المتلقّي عليها في موقف أسلوبى معيّن. والنظرة الأسلوبية المعتمدة على تقبّل الكلام، والانفعال له، هي وحدها المؤهّلة لبيان مواضع الجزالة والرقّة في الكلام. وابن الأثير كان رائداً في هذا النوع من النظر الأسلوبى الذوقى.

وقد أخذ ابن الأثير على شعراء الحضر ركوبهم الغريب في شعرهم. وممن نحى عليهم باللائمة الشاعر ابن هانئ المغربي الأندلسي، (ت ٣٦٢هـ)، الذي قال في شعره:

«وما راعهم إلا سرادق جعفر يحفّ بها أسد اللقّاء الدّلاهث
وما تستوي الشّعواء غير حثيثة قوادمها والكاسرات الحثائث»^(١٧)

(15) المثل السائر، ج ١، ص (١٨٧). سورة الأنعام: الآية ٩٤.

(16) نفسه، ج ١، ص (١٨٧) وسورة البقرة: الآية ١٨٦.

فهذا كلام مستقل علق عليه ابن الأثير بقوله: «ألا ترى إلى هذه الكلمات كيف يكرهها السمع، وينبو عنها الطبع، وتستكرهها القلوب، وتعافها النفوس، وكأن الإنسان عند الوقوف عليها خابطٌ خبطٌ عشواء، لا يدري أين يَضَعُ رجله»^(١٨).

ومن الرقيق الذي يراه ابن الأثير «مما ترقص الأسماع له، ويرن على صفحات القلوب، قول يزيد بن الطثرية في محبوبته من حَرَم: بنفسي من لَوْ مَرَّ بَرْدُ بنانه على كبدي كانت شفاءً أَنامله ومن هابني من كل شيء وهَيْبَتُهُ فَلَا هو يُعْطِينِي ولا أَنَا سَأَلْتُهُ»^(١٩) ويرى ابن الأثير أن هذا البدوي قال شعراً رقيقاً، جديرًا بشعراء الحاضرة الذين يصطنع بعضهم الغريب في شعره، كقول ابن هانئ المذكور سابقًا وغيره^(٢٠).

ولعلَّ هذا الموقف من ابن الأثير يَدُلُّ على مدى تحكيمه الحس الحضاري، أو عامل البيئة في حكمه النقدي والأسلوبي، على طرق الشعراء في القول

(17) الجامع الكبير، ص (٤٦). السرداق: الخيمة الكبيرة. جعفر: وهو أبو علي جعفر ابن علي الأندلسي أمير الزاب، قال فيه ابن هانئ المدائح الكثيرة. (الأعلام للزركلي). الدَلاهتُ: واحدها دلهت: الأسدُ الشغواء: العقاب. القوادم: كبار مقدمات الريش في جناح الطير. الحنائب ج. حثيثة.

(18) الجامع الكبير، ص (٤٧).

(19) المثل السائر، ج ١، ص (١٩١).

(20) من ذلك قول ابن الرومي الذي أورده ابن الأثير في بيتين:

استقني	الأسكركة	الصند	نبر	في	جعضلفونة
واترك	الفيجرن	فيه	ه	يا	بغصونه
				خليلي	

ومنازعتهم في التعبير. فاختلاف درجاتهم وأقدارهم ليس رهيناً فقط بما هم عليه من معرفة شعريّة ودراية بأدوات النظم، وإنما بما هم عليه من جعل درابتهم هذه تتوافق ومقتضيات المواقف الشعوريّة والنفسيّة التي تتّصف بها تجربتهم الإبداعية. ولا شك أن العامل البيئي أو الحضاري له دور كبير وفعال في توجيه أساليب المبدعين من الأدباء والشعراء. وقد صرّح ابن الأثير بهذا المطلب في تصوره الأسلوبي معلقاً على قول يزيد بن الطثريّة المشار إليه آنفاً فقال: «وإذا كان هذا قول ساكن في الفلاة لا يرى إلا شبيحة أو قيصومة، ولا يأكل إلا ضباً أو يربوعاً، فما بال قوم سكنوا الحضّر ووجدوا رقّة العيش، يتعاطون وحشيّ الألفاظ وشظف العبارات؟ ولا يخلد إلى ذلك إلا: إما جاهل بأسرار الفصاحة وإما عاجز عن سلوك طريقها»^(٢١).

وقد يأتي البعض من مدّعي هذه الصناعة بالغريب في كلامه، والوحشيّ منه خاصة «وذلك أنه يلتقطه من كتب اللغة أو يتلقفه من أربابها، وأما الفصيح المتصف بالملاحظة فإنه لا يقدرُ عليه، ولو قدرُ عليه لم يعلم أين يضع يده في تأليفه وسبكه»^(٢٢).

وظفق ابن الأثير يقدّم نماذج متنوعة من أساليب الشعراء البدويين والمتحضرين في الجزل والرقيق من الشعر، فقدّم مجموعة من الآراء الأسلوبيّة في شعر هؤلاء الشعراء، ومن ذلك قوله في أبي العتاهية: «وكل شعر أبي العتاهية كذلك سهل الألفاظ، وسأورد منه هنا شيئاً يستدلُّ به على سلاسة طبعه

(21) المثل السائر، ج ١، ص (١٩١).

(22) نفسه، ج ١، ص (١٩٣ - ١٩٤).

وترويق خاطره. فمن ذلك قصيدته التي يمدح فيها المهديّ ويُشَبِّبُ فيها بجاريتته
عُتِبَ):

ألا إن جاريةً للإمام قد سكن الحسنُ سرباها
لقد أتعبَ الله قلبي بها وأتعبَ في اللوم عذاتها
فلما وصل إلى المديح قال:

أنته الخلافة منقاداً إليه نُجْرُ أذياها
فلم تك تصلح إلا له ولم يك يصلح إلا لها» (٢٣)

وعلق ابن الأثير على هذا الشعر، وعدّه وما شاكله من السهل الممتنع
حيث قال: «واعلم أن هذه الأبيات المشار إليها هنا من رقيق الشعر غزلاً
ومديحاً، وقد أذعنَ لمديحها الشعراء من أهل ذلك العصر، ومع هذا فإنك تراها
من السلاسة واللطافة على أقصى الغايات.

وهذا هو الكلام الذي يُسمّى السهل الممتنع، فتراه يُطمِعُك، ثم إذا
حاولت مماثلته راغ عنك كما يروغ الثعلب.

وهكذا ينبغي أن يكون من خاض في كتابة أو شعر، فإن خير الكلام ما
دخل الأذن بغير إذن» (٢٤).

ولعل في الجملة الأخيرة في نص ابن الأثير دلالة واضحة على منحاه
الأسلوبي في الحكم على الكلام الأدبي وعلى أدبية النصوص، فالمتلقي هو
الذي يحكم على نص ما بتحقيق الأدبية فيه. وذلك عندما يدخل الكلام بغير
إذن. أي عندما ينفذ الكلام إلى دخيلاء المرء ونفسه ووجدانه نفاذاً تلقائياً

(23) المثل السائر، ج ١، ص (١٩٣ - ١٩٤).

(24) نفسه، ج ١، ص (١٩٤).

وعفو الخاطر، دون حاجة إلى الغوص وراء المعاني المستغلقة أو النفور من الأبنية الصوتية الناشزة. إن الاهتزاز والارتياح للكلام شعورياً ووجدانياً يولدُ طرباً به وانفعالاً له، وهذا هو أحسن الكلام. ومن هذه الزاوية الأسلوبية والتفاعلية، مع الأسلوب الأدبي في النصوص، يصوغُ ابن الأثير رأياً بخصوص الجزل والرقيق من الألفاظ حيث يقول: «واعلم أن الألفاظ تجري في السمع بحرى الأشخاص من البصر، فالألفاظ الجزلة تُتخيلُ في السمع كأشخاص عليها مهابة ووقار. والألفاظ الرقيقة تُتخيلُ كأشخاص ذوي دماثة ولين أخلاق ولطافة مزاج»^(٢٥).

وبناء على هذا التعريف الأسلوبي للجزل والرقيق، يقدم ابن الأثير رأياً دقيقاً عن ألفاظ أبي تمام والبحرّي لا يخلو من طرفة يقول فيه: «ولهذا ترى ألفاظ أبي تمام كأنها رجال قد ركبوا خيولهم واستلأموا سلاحهم، وتأهبوا للطراد. وترى ألفاظ البحرّي كأنها نساء حسان عليهنّ غلائل مصبغات وقد تحلّين بأصناف الحلّي»^(٢٦).

وهناك أمور يميّز فيها النظم عن النثر في أوصاف الألفاظ، لا سيما الوحشي منها فإن «الإنكار على النثر في استعمال الوحشي من الكلام أكثر من الإنكار على الناظم، وذلك لأن النثر واسع المجال مطلق العنان، متصرف كيف شاء، قادر على أن يُقيم مكان اللفظة التي ذكرها لفظة أخرى مما هو في معناها؛ والناظم قد لا يُمكنه ذلك، لأن مجال التأليف عليه حرج ونطاقه ضيق، وإذا أراد أن يُقيم لفظة مكان لفظة لا يتأتى له ذلك في جميع الحالات،

(25) المثل السائر، ج ١، ص (١٩٥).

(26) نفسه، ج ١، ص (١٩٥).

لانفساد الوزن عليه»^(٢٧). فالناظم أكثر عذراً في ركوب الوحشي من الكلام، أما الناثر فلا عذر له حسب ما يقرّره ابن الأثير في قوله السابق.

وعلى الناظم والناثر معاً اجتناب «ما يضيق به مجال الكلام في بعض الحروف كالثاء والذال والحاء والشين والصّاد والطاء والظاء والغين، فإن في الحروف الباقية مندوحة عن استعمال ما لا يحسُنُ من هذه الأحرف المشار إليها». والناظم في ذلك أشدّ ملامةً و«هو لا يُعَابُ إذا لم ينظم هذه الأحرف في شعره، بل يعابُ إذا نظمها وجاءت كرهية مستبشعة»^(٢٨).

على أن هذه الحروف تتفاوت في كراهتها في الاستعمال. وأشدّها كراهة أربعة هي: الحاء والصّاد والظاء والغين، والباقية أهونُ حالاً.

ويلاحظ ابن الأثير أن «واضع اللغة لم يضع عليها (هذه الحروف) ألفاظاً تعدُّب في الفم ولا تُلدُّ في السَّمع، والذي هو بهذه الصفة منها فإنما هو قليل جدًّا»^(٢٧). ومن صفات الكلمة ألا تكون مبتدلة بين العامّة. فما هو المبتدل من الألفاظ إدًّا؟

المبتدل (من الألفاظ):

والمبتدل في اللغة: الشائع العادي المخصوص بالعامّة من الكلام، والمبتدل في اصطلاح ابن الأثير قسمان:

الأول: «ما كان من الألفاظ دالاً على معنى وضع له في أصل اللغة فغيّرتَه العامّة وجعلته دالاً على معنى آخر»^(٢٩)، وهو ضربان:

(27) الجامع الكبير، ج ١، ص (٤٨).

(28) المثل السائر، ج ١، ص (١٩٦).

(29) الجامع الكبير، ص (٥٠). قارن بما ورد في كتاب المثل السائر، ج ١ ص (١٩٨) من النماذج عن استعمال «الظرف» في أماكن متنوعة من الشعر.

١- ما يُكره ذكره كقول أبي الطيب:

«أذاق العَوَابِي حسنه ما أذاقني وَعَفَّ فجازاهنَّ عَنِّي بالصَّرْمِ»^(٣٠)
 فإن معنى لفظه «الصَّرْمِ» في وضع اللغة هو القطع. يُقال «صَرَمَهُ» إذا
 قطعه. فغيَّرتها العامة وجعلتها دالة على المحلِّ المخصوص من الحيوان دون غيره،
 وأبدلوا السين صادًا. ومن أجل ذلك استكره استعمال هذه اللفظة وما جرى
 مجراها، لكن المكروه منها ما يُستعمل على صيغة الاسميَّة، كما جاءت في هذا
 البيت»^(٣١).

وهذا لا يعابُّ على البدوي إذا لجأ إليه في الاستعمال، ولكنه يُعابُّ
 استعماله عند المتحضر، لأن البدوي لم تتغيَّر دلالات الألفاظ في زمنه، ولم
 تخرج بها العامة عن استعمالها الأصليَّة في وضع اللغة»^(٣٠).

٢- ما هو في أصل اللغة له معنى ثم حولته العامة عن ذلك المعنى إلى
 غيره «لأنَّ أنه ليس بمستقبح ولا مستكره»^(٣٠)، ومثاله تسمية العرب «الإنسان
 ظريفًا إذا كان دمث الأخلاق، حسن الصورة واللباس طيب الريح. والظريف
 في أصل اللغة بخلاف ذلك لأن الإنسان إنما يُسمَّى ظريفًا إذا كان حسن
 النطق فقط. إذ الظرف يتعلق باللسان لا غير»^(٣٢).

الثاني: «ما ابتدلته العامة وهو الذي لم تغيِّره عن وضعه»^(٣٣). ويرجِّح ابن

(30) الصَّرْم: القطع. والبيت في ديوان المتنبي من قصيدة يمدح بها الحسين بن إسحاق
 التنوخي. (انظر: المثل السائر، ج ١، ص ١٩٦).

(31) المثل السائر، ج ١، ص (١٩٧).

(32) الجامع الكبير، ص (٥٠). قارن بما ورد في كتاب المثل السائر، ج ١ ص (١٩٨) من
 النماذج عن استعمال «الظرف» في أماكن متنوعة من الشعر.

(33) المثل السائر، ج ١، ص (١٩٨).

الأثير أن يكون المقصود هنا بالابتدال الألفاظ السخيفة والضعيفة ((سواء تداولتها الخاصة أو العامة))^(٣٤).

ومن ذلك قول البحتري:

وَجُوه حُسْنًا دِكْ مَسُوْدَةٌ أَم صَبِيْعَةٌ بَعْدِي بِالزَّجِجِ^(٣٥)

ومن أصناف الكلمة:

● ألا تكون مشتركة بين معنيين أحدهما يُكره ذكره^(٣٦).

● أن تكون الكلمة مؤلفة من أقل الأوزان تركيباً^(٣٧).

وقد لاحظ ابن الأثير في هذا الصدد أن ابن سنان أخطأ في استقباح لفظة ((سُوَيْدَاوَاتَهَا))^(٣٨) بسبب طولها، والدليل الذي ساقه هو أن في الكلام العربي ما يفوق هذه اللفظة حروفاً لكنه جميل في موضعه كلفظتي ((سيكفيكهم)) و((يستخلفنهم))^(٣٩) في القرآن الكريم.

ويستخرج ابن الأثير قانوناً أسلوبياً عاماً للأوزان المستحسنة في الألفاظ مفاده ((أن الأصول من الألفاظ لا تحسن إلا في الثلاثي وفي بعض الرباعي، كقولنا ((عذب)) و((عسجد)). فإن هاتين اللفظتين إحداهما ثلاثية والأخرى رباعية، وأما الخماسي من الأصول فإنه قبيح، ولا يكاد يوجد منه شيء

(34) نفسه، ص (١٩٩). وقارن مع ما قاله في الجامع حول هذا القسم الثاني إذ لم يورد هذا الترجيح وإنما اكتفى بتعريف القسم الثاني من المتبدل. (انظر الجامع الكبير، ص ٥١).

(35) المثل السائر، ج ١، ص (٢٠١).

(36) نفسه، ج ١، ص (٢٠٢).

(37) نفسه، ج ١، ص (٢٠٤).

(38) انظر: الفصاحة لابن سنان الخفاجي حيث قال: ((فسويداواتها كلمة طويلة جداً، فلذلك لا أختارها))، ص (٨٨).

(39) انظر الآية (١٣٧) من سورة البقرة؛ والآية (٥٥) من سورة النور.

حسن، كقولنا «جحمرش» و«صَعَصَلِقُ» وما جرى مجراهما^(٤٠).
 إن المَعَوَّل عليه في استحسان التأليف اللفظي في كلمة ما، ليس هو طُولها
 أو قَصْرُها كما يُفهم من موقف ابن سنان الذي اعترض عليه ابن الأثير، وإنما
 المعول عليه في نظر هذا الأخير:
 - مراعاة تألف بعض الحروف مع بعض في النظم.
 - تَجَنُّبُ الألفاظ المؤلَّفة من حروف يثقل النطق بها، سواء كانت طويلة
 أو قصيرة^(٣٩).

وقد أورد ابن الأثير تحليلاً دقيقاً من الزاوية الصوتية الوظيفية (الفونولوجية)
 لكلمة «مستشزرات» التي استثقلها، وعلَّق على من يَعْتَبِرُ أن السبب في
 استهجانها هو طولها فيبين أن كراهة هذه اللفظة ليس لطولها، لأننا «لو حذفنا
 منها الألف والتاء قلنا «مستشزر»، لكان ذلك ثقيلاً، وسببه أن الشين قبلها
 تاء وبعدها زاي، فثقل النطق بها. وإلا فلو جعلنا عوضاً من الزاي راء، ومن
 الزاء فاء، فقلنا «مستشرف» لزال ذلك الثقل»^(٤١).
 ومن أوصاف الكلمة أيضاً:

أن تكون مبنية من حركات خفيفة ليخفَّ النطق بها. والقانون العام الذي
 يضبط توزع الحركات في الألفاظ يأتي في كلام ابن الأثير بهذه الصيغة: «إذا توالى
 حركتان خفيفتان في كلمة واحدة لم تُسْتَثَقَل، وبخلاف ذلك الحركات الثقيلة، فإنه
 إذا توالى منها حركتان في كلمة واحدة اسْتَثَقَلَتْ»^(٤٠).

ولذلك تُسْتَثَقَل الضمة على الواو والكسرة على الياء، فالكلمة قد تأتي في
 مواطن من التعبير حسنة راقية، وفي مواطن أخرى مستكرهة ثقيلة. وحروفها

(40) المثل السائر، ج ١، ص (٢٠٥).

(41) المثل السائر، ج ١، ص (٢٠٦).

تظل هي نفسها من المخارج ذاتها، غير أن اختلاف حركاتها هو السبب في استحسانها تارة واستثقالها تارة أخرى. وهذا ما يُسميه ابن الأثير باختلاف تأليف الحركات في الكلمة^(٤٢).

أما صفة الحوشي التي ذكرها ابن الأثير، فإنها صفة تلحق الصوت من حيث عدم تناسق مقادير الفضاءات النطقية فيه، بحيث يختل نظام تأليفه الصوتي فيأتي فيه من التّشاز والتنافر، ما يجعل الأذن تستمع إليه من غير ارتياح. ومعيار الفصاحة مخالف لذلك، لأن اللفظة الفصيحة لا تكون حوشية مضطربة التأليف الصوتي، وإنما تأتي على قدر كبير من التوازن والتناسب الصوتي، أي «أن تجد لتأليف اللفظة في السمع حُسناً ومزيّةً على غيرها»^(٤٣).

وإذا رُمنا تحليل المعيار النطقي، الذي يعتمد عليه ابن سنان في هذا القول، فإننا نلاحظ أن هذا المعيار هو شكلي مادّي، في حين أن المعيار السمعي الذي يعتمد عليه ابن الأثير يظل ذوقياً وأكثر التصاقاً بجمال النص باعتبار أن النسيج اللفظي هو في النهاية «النص الأدبي».

فالمعيار النطقي وحده لا يكفي لإثبات جمال النص أو نفيه في هذه الحال، لأننا في حاجة إلى موقف المتلقّي أو المتقبل الذي يرتاح في أثناء الاستماع أو يقلق وينفر.

(42) نفسه، ج ١، ص (٢٩٧). وقد ضرب ابن الأثير مثلاً للألفاظ التي توالى فيها الضمّ ولم تُستثقل في آيات من القرآن وأبيات من الشعر، فبيّن أن الاستثقال ليس حكماً على تأليف الحركات في اللفظ باعتبار ظاهر التأليف الصوتي، وإنما هو حكم على ذلك باعتبار التفاعل التّفسي مع الإيقاع الصوتي للفظ في سياق صوتي محدّد قد يؤدي إلى الاستحسان أو الاستهجان.

(43) سر الفصاحة، ص (٦٤).

ومن ثم يكون موقف ابن الأثير أقرب إلى الذوق واعتماد موقف المتلقي المستمع في الحكم على فصاحة اللفظة المفردة.

أما عن الوحشي من الألفاظ وهو الذي يصعب أن تستأنس به الأذن فالأمر فيه على ما قرره ابن الأثير، غير أننا إذا نظرنا إلى هذه المسألة الصوتية من الناحية المادية باعتبار الصوت صوتاً مادياً، فإن صفة الوحشية هنا صفة غير مادية، وإنما هي صفة نفسية ناجمة عن كون اللفظ الذي يتصف بهذه الصفة عند ابن الأثير هو اللفظ الذي قلّ تداوله في اللغة، فكان مثل الوحش في الفلاة صوتاً هائماً في المجال اللغوي، لا نكاد نصادفه إلا إذا ابتعدنا عن الرصيد المتداول، وتعمدنا إيراد هذه الألفاظ النافرة مثل الوحوش التي يقل الاستئناس بها.

فهذه الصفة إذاً نفسية ولا علاقة لها بالمجال اللغوي في تقديرنا. وإنما التحليل الذي أتى به ابن الأثير تحليل أسلوبى، ينظر إلى اللفظة في سلسلة الكلام باعتبار درجة تواترها واطمئنان ذوق المتلقي لها. فهي إذا كانت كثيرة التداول صادفت هوى في نفسه، وإن كانت قليلة التداول كانت من الغريب النادر الذي يجافي روح الفصاحة في نظر بعض النقاد كالجاحظ وابن سنان الذي يجعل من شروط فصاحة اللفظة الواحدة «أن تكون الكلمة، كما قال أبو عثمان الجاحظ، غير متوترة وحشيّة»^(٤٤).

إن ما يسميه البلاغيون القدماء الفصاحة في الكلمة، بهذا التصور المتعدد الصور، هو ما سماه الناقد عبد الله الطيب «الجرس»، وهو يقصد بهذا المصطلح الصوتي مجموع الصفات الصوتية التي تُحقق لللفظة ما لدى المتلقي الارتياح

النفسي اللازم، لكونها فصيحة. ويرى الناقد المذكور «أن النقاد القدماء ضل عنهم أن يستعملوا كلمة الجرس استعمالاً اصطلاحياً»^(٤٥).

ولقد ارتبط مفهوم الفصاحة باللفظ عند هذا الناقد بحيث اعتبر أن صفة الجرس بما تحمله من الانطباع الصوتي هي المؤشر إلى فصاحة الكلمة، وهذا التصور يأخذ بعين الاعتبار الجانبين النطقي والسمعي معاً، مادام الجرس مجرد انطباع يمتزج فيه الوصف الصوتي للكلمة والوصف الذوقي لأثرها في المتلقي.

ولقد اقتزن مفهوم الفصاحة باللفظ عند أبي هلال العسكري الذي اشتط في الدفاع عن أطروحة عزل الفصاحة عن المعنى وقصرها على اللفظ، وجعلها عنواناً على تمام آلة البيان، وهذه الآلة لا تخص عنده سوى اللفظ. «فعلى هذا تكون الفصاحة والبلاغة مختلفتين، وذلك أن الفصاحة تمام آلة البيان فهي تتعلق باللفظ لأن الآلة تتعلق باللفظ دون المعنى والبلاغة، وإنما هي إثناء المعنى إلى القلب فكأنها مقصورة على المعنى»^(٤٦).

وقد حصر البلاغيون المتأخرون كالقزويني شروطاً فصاحة المفردة في خلوها من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس^(٤٧)، وهي صفات يشترك فيها عموم النظر البلاغي إلى مسألة الفصاحة.

إذا نظرنا إلى مسألة الفصاحة في التصور العربي القديم، لدى اللغويين والنقاد البلاغيين، فإننا نلاحظ أن الاختلاف الحاصل بين الدارسين لهذه المسألة الجمالية واللغوية في الكلام العربي، باعتباره وحدات لفظية مفردة أو

(45) المرشد إلى فهم أشعار العرب، دار الفكر، بيروت، ط. ٢، ١٩٧٠، ج ٢، ص (٤٥٨).

(46) الصناعتين. الكتابة والشعر، تحقيق علي محمد الجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. ٢، ص (١٤).

(47) الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق عبد المنعم خفاجي، الشركة العالمية للكتاب، ط. ٣، ١٩٨٩، صص (٧٣ - ٧٤).

نسيجًا نصيًّا، إنما هو راجع إلى نقاش واسع حول مسألة التنافر ويمكن أن نختصر بعض ملامحه في الملاحظات الآتية:

١- أجمع البلاغيون على أن التنافر هو ما يعتري الكلمة من ثقل، يعسر معه نطقها فتكون هذه النظرة بسيطة تنظر إلى الشق النطقي الصوتي للفظ، ولا تنظر إلى الأثر السمعي له في نفس المتلقي، وهذه النظرة النطقية على صحة معيارها قليلة الجدوى الجمالية، لأنها تعيَّب المبدأ الذوقي والمعيار السمعي لدى المتلقي.

٢- لقد قسم البلاغيون التنافر إلى نوعين فيما يخص الكلمة المفردة، هما: التنافر القوي والتنافر الضعيف. ومثال الأول كلمة «المُعْجَع» فهو شديد الثقل في النطق، وينبو عنه السمع السليم.

ومثال الثاني لفظة «مستشزرات» وهي أقل في ميزان الثقل والنبو من أختها. وهذا التمييز عند البلاغيين لا يخضع لقانون النطق فحسب، وإنما يُدخل الاعتبار السَّمعيَّ ويُحكِّمُ ذوق المتلقي أيضًا. ومن ثم فذلك نوع من النظر الأسلوبية الذي طوّر نظرة اللغويين^(٤٨)، التي كانت في عمومها تقف عند حدود المعيار النطقي، وإن شاركهم بعض البلاغيين هذه النظرة العقيمة كما بيّنا فيما سبق.

(48) ينظر في مسألة الأصوات في اللفظ عند اللغويين: المقتضب، حض، ص (٣٢٨)؛ والكتاب لسبويه، ج٤، ص (٤٣١). ومن جملة ما ذكره اللغويون أن قرب مخارج الحروف مدعاة إلى الثقل في النطق، وأن تباعد المخارج مدعاة إلى الخفة واليسر. بل إن تقارب المخارج يؤدّي إلى قبح الكلمة، على رأي ابن جني الذي اعتبر أن كثيرًا من المهمل العربي إنما نشأ عن قبحه في النطق فتناساه الناس في التداول والاستعمال. للتفصيل ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص (٧٥-٧٧).

٣- لقد كانت النظرة البلاغية إلى مسألة التنافر، في تحديد فصاحة الكلمة، أهم من نظرة اللغويين الجزئية التي لا تعدد بعوامل السياق وموقف المتلقي. فقد كانت النظرة البلاغية لدى أصحاب النزعة الذوقية عميقة في فهم العلاقة بين الفصاحة بوصفها مفهومًا صوتيًا، والفصاحة بوصفها مفهومًا استعمالياً، يستحضرون فيه عناصر السياق الذي أُجْرَز فيه النُطق. فالتنافر عند هذه الفئة المتميزة من البلاغيين قيمة نفسية وليس قيمة نطقية. وقد كان ابن الأثير متقدِّمًا بهذا التصور الأسلوبي الذي كان لديه عن هذا الجانب من الجمال النطقي للنص الأدبي في وحداته الدنيا، وهي الأصوات في اللفظة المفردة.

وقد حدّد ليتش Leech السياق العام لعمل التلفظ الذي يبدأ به كل كلام، في عناصر، تمثلها بالمخطط الآتي^(٤٩):

السياق

المتكلم [الفعل التلفظي / الإنجاز النطقي] المخاطب

(أغراض السياق)

الفعل الكلامي

إن هذا التصور يحاول أن يقدّم عملية التلقظ، باعتبارها إنجازًا نُطقياً ضمن تصور أعمّ تخضع له، وهو السياق التداولي العام الذي تجري هذه العملية ضمن أنساقه وقواعده الجمالية التي تتحكم في توجيه «ذوق» المجموعة المتكلمة للغة من اللغات.

(49) نحاول أن نقدم تصورًا تبسيطيًا رمزيًا لكلام ليتش وعناصر السياق لديه، وللتفصيل انظر:

Leech, Principles of pragmatics, Longman, London. 1983. P. 13.

ومن ثم فإن أغراض السياق هي التي تحدّد لعملية التلفظ، بوصفها إنجازاً نطقياً، وظائف محدّدة تقوم بها دون غيرها. ففي التصور الجمالي الذي يحكم قواعد النطق العربي، في نص من النصوص الأدبية، يخضع التلفظ للمقاييس العربية الجمالية، التي هي جُماعُ التجربة الإنجازيّة النطقية الجمالية لدى المتكلمين باللغة العربية والمعبرين بها تعبيراً أدبياً وجمالياً.

إن هذه الضوابط المستمدّة من النظرة الذوقية العربية هي التي تتحكّم بالنظرة البلاغية، لكل إنجاز صوتي نطقي عربي في مقام جمالي معين. وبهذا القياس فإن الذوق العربي هو الموجّه لعملية تحقيق الظواهر النطقية التي يتطلبها السياق، ومن ذلك مثلاً كراهية التقاء الأصوات، لما في ذلك من ثقل أو أثر سمعي قبيح، وقسّ على ذلك ظواهر أخرى يرفضها السياق الصوتي، وبمجهها الذوق السليم كتوالي الأضداد مثلاً.

إن هذه المعايير السياقية هي التي تضمن لعملية التلفظ أن تحظى بالقبول ضمن السياق العربي من الزاوية الجمالية، وكلما وافق التعبير الأدبي هذا المطلب السياقي حظي بالقبول لدى المتلقي.